

Distr.: General
12 May 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

البند ٦٧ (د) من القائمة الأولية*

تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية
ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك
المساعدة الاقتصادية الخاصة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت**

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة
بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

تقرير الأمين العام

موجز

من المعالم التي تميزت بها السنة المشمولة بالاستعراض تنفيذاً لفك إسرائيل ارتباطها
بقطاع غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية، والتوصل إلى اتفاق بشأن التنقل والمعايير لم ينفذ
إلا جزئياً، واستمرار العنف ومقتل أبرياء بسببه لدى كلا الجانبين، واستمرار فرض
السلطات الإسرائيلية لسياسة إغلاق محكمة، وإصابة إرييل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي
بالعجز، وتنظيم انتخابات برلمانية في كل من إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. وأدت
الانتخابات الإسرائيلية إلى تشكيل حكومة ائتلافية، بقيادة رئيس الوزراء بالنيابة، إيهود
أولمرت، من حزب كاديما. وفازت بالانتخابات الفلسطينية قائمة مرشحي حماس لـ "التغيير
والإصلاح".

* A/61/50 و Corr.1.

** E/2006/100.



وعقب فوز حماس، أجرت جهات مانحة عديدة مراجعة لسياستها الخاصة بتقديم المساعدة إلى السلطة الفلسطينية، في سياق المبادئ التي حددتها المجموعة الرباعية للشرق الأوسط في بيانها الصادر في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. كما قررت حكومة إسرائيل الامتناع عن دفع الضرائب والرسوم التي تحصلها نيابة عن السلطة الفلسطينية. وتواجه الأخيرة من جراء ذلك أزمة مالية حادة، يحتمل أن تؤدي إلى زيادة تفاقم الأحوال الاقتصادية الاجتماعية المزعزعة أصلاً في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد نُحِت وكالات الأمم المتحدة وبرامجها جانباً تركيزها السابق على الانتقال إلى التخطيط الإنمائي للأجلين المتوسط والطويل، وأصبحت تركز على تقديم المساعدة الطارئة باعتبارها الأولوية الرئيسية لديها.

ويتضمن هذا التقرير وصفا للجهود التي بذلتها وكالات الأمم المتحدة بالتعاون مع الجانب الفلسطيني والجهات المانحة لدعم السكان الفلسطينيين المدنيين والمؤسسات الفلسطينية.

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٢٦/٦٠ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الحادية والستين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً عن تنفيذ القرار. ويغطي التقرير الفترة من أيار/مايو ٢٠٠٥ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

٢ - وترد معلومات عن الأحوال المعيشية والاجتماعية الاقتصادية للشعب الفلسطيني في تقارير أعدتها وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة منها، (أ) تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل (A/60/65-E/2005/13)؛ (ب) التقرير السنوي للمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) (A/60/13)؛ (ج) تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والأونروا المعنون "الآثار الإنسانية لجدار الضفة الغربية على التجمعات الفلسطينية، تركيز خاص على عبور الجدار: وصول الفلسطينيين إلى الأراضي الزراعية".

٣ - وعلى امتداد العام، واصل منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية

جهوده لدعم عملية السلام وضمان التنسيق الفعال بين السلطة الفلسطينية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي وحكومة إسرائيل، وتوثيق الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٤ - ويتضمن هذا التقرير استعراضا عاما لعمل وكالات الأمم المتحدة، بالتعاون مع الجانب الفلسطيني والجهات المانحة، لمساعدة الشعب الفلسطيني والمؤسسات الفلسطينية، وفقا لما ورد وصفه في قرار الجمعية العامة ١٢٦/٦٠. وترد فيه أيضا ملاحظات بشأن المناخ السياسي وما يتصل به من تحديات في الوقت الذي يستجيب فيه المجتمع الدولي للأزمة ويعمل على إنهاء دوامة العنف وتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني، والتحرك صوب استئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية سلمية.

ثانيا - استعراض عام للحالة الراهنة

السياق السياسي

٥ - غلب فك إسرائيل لارتباطها بقطاع غزة على بداية الفترة المشمولة بالتقرير. وقد عينت المجموعة الرباعية للشرق الأوسط في أيار/مايو ٢٠٠٦ مبعوثا خاصا معنيا بفك الارتباط للتنسيق مع الجانبين والمجتمع الدولي. وفي حزيران/يونيه، عُين منسق لشؤون الأمن تابع للولايات المتحدة لتشجيع إصلاح الأمن الفلسطيني، وضمان التنسيق بين الجانبين أثناء الانسحاب. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أنهت إسرائيل سحب مستوطناتها وأفرادها العسكريين من قطاع غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية. وأثنى الأمين العام على ما أبداه رئيس الوزراء الإسرائيلي إرييل شارون في ذلك الشأن من تصميم وشجاعة سياسية. كما هنا الرئيس الفلسطيني محمود عباس على دوره في ضمان الانسحاب السلمي والمنسق.

٦ - وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، فازت قائمة مرشحي حماس "التغيير والإصلاح" بأغلبية الأصوات في الانتخابات التشريعية الفلسطينية. وهنأت المجموعة الرباعية، في بيانها الصادر في ٣٠ كانون الثاني/يناير، الشعب الفلسطيني على إجراء عملية انتخابية حرة ونزيهة وآمنة، ولكنها أكدت على وجوب أن تلتزم الحكومة الفلسطينية الجديدة بنبذ العنف، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، وقبول الاتفاقات والالتزامات السابقة، بما فيها خريطة الطريق. وتبنى مجلس الأمن في وقت لاحق الموقف ذاته^(١). وأخذت جهات مانحة عديدة على عاتقها، محتجة بعدم تحرك السلطة الفلسطينية الجديدة نحو الالتزام بالمبادئ الثلاثة للمجموعة الرباعية، مراجعة برامجها الخاصة بالمساعدة وبحث قنوات بديلة للتمويل كما

أعلنت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تجميد مساعدتها للسلطة الفلسطينية، مع الإبقاء على المساعدة المباشرة للشعب الفلسطيني.

٧ - وعقب إصابة رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون بالعجز في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، تولى نائب رئيس الوزراء إيهود أولمرت قيادة الحكومة مؤقتاً، وقاد حزب السيد شارون الجديد، كادىما، نحو الانتخابات العامة التي أجريت في ٢٨ آذار/مارس. وفاز حزب كادىما بـ ٢٩ مقعداً في الكنستيت وعُهد إلى السيد أولمرت بمهمة تشكيل حكومة جديدة. واستمر المجتمع الدولي في رصد التطورات المحيطة بخطة كادىما التي أعلنت أثناء الحملة الانتخابية والتي تقضي بالانسحاب من مزيد من مناطق الضفة الغربية وتعيين حدود دائمة خلال السنوات الأربع المقبلة.

السياق الإنساني والاجتماعي الاقتصادي

٨ - وفقاً لبيانات البنك الدولي، زاد الناتج المحلي الإجمالي للسنة الثالثة على التوالي بما يقدر بـ ٦,٣ في المائة في عام ٢٠٠٥^(٢). غير أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ظل أقل من مستواه في عام ١٩٩٩ بنسبة ٣٣ في المائة، وهو ما يشير إلى وجود ضغوط ناجمة عن النمو الديمغرافي المتواصل^(٣). وظلت الأجواء المحفوفة بعدم التيقن والمصاعب الاجتماعية قائمة على مدى العام، وزاد من حدتها العنف المتكرر، واستمرار بناء الجدار الحاجز، والقيود المفروضة على التنقل، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل، وعمليات التوقيف والاحتجاز على يد السلطات الإسرائيلية، واشتداد حدة الأزمة المالية منذ آب/أغسطس فصاعداً. وضُعت بانتخاب حماس احتمالات استمرار الدعم المالي الدولي للسلطة الفلسطينية، الأمر الذي يحمل معه خطر انكماش الاقتصاد الفلسطيني.

٩ - وفي نهاية عام ٢٠٠٥ كان ما يقدر بـ ٤٨ في المائة من الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر. ووصلت مستويات البطالة إلى ٢٣,٤ في المائة وفق بيانات منظمة العمل الدولية. وظل انعدام الأمن الغذائي يؤثر على نحو ٣٧ في المائة من السكان^(٤) واكتُشفت زيادة في مستويات توقف النمو بين الأطفال، وبخاصة في الأسر الريفية وأسر اللاجئين. ذكر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن ٧٦ في المائة من الفلسطينيين في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة قد أبدوا حاجتهم إلى المساعدة^(٥).

١٠ - وظلت تحديات هامة قائمة بعد فك الارتباط. ورغم رفع الإغلاقات داخل غزة، ظلت الإغلاقات الخارجية مستمرة وتحت السيطرة الإسرائيلية. وجرى التوقيع في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ على اتفاق بشأن التنقل والمعايير. وشمل الاتفاق نصاً بشأن فتح معبر رفح الحدودي بين مصر وغزة، بدأ تنفيذه في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. بمساعدة

فنية من الاتحاد الأوروبي. وظل معبر رفح مفتوحا منذ ذلك الحين، حيث كان يمر منه يوميا حتى نهاية آذار/مارس ما متوسطه ٣١٥ ١ مسافرا^(٩). إلا أن هناك جوانب أخرى من الاتفاق لم تنفذ بعد.

١١ - وفي عام ٢٠٠٥، ظل معبر إيريز مغلقا لمدة ٥٤ في المائة من السنة (أو ١٩٨ يوما)، ولمدة ٧٥ في المائة من السنة إذا احتُسبت أيام عطلات نهاية الأسبوع. وتوقفت منطقة إيريز الصناعية عن العمل في أيلول/سبتمبر. وكان يدخل إلى المنطقة يوميا قبل ذلك ما متوسطه ٢٩٥ عاملا و ١٣١ تاجرا. ويمثل ذلك انخفاضا بنسبة ٩٠ في المائة قياسا على أرقام ما قبل الانتفاضة.

١٢ - وزادت الواردات من إسرائيل عن طريق الخطة التجارية الرئيسية بنسبة ٥ في المائة، ولكن الصادرات انخفضت بنسبة ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٥ مقارنة بعام ٢٠٠٤. وأُغلق معبر كارني لمدة ١٨ في المائة من السنة في عام ٢٠٠٥. وأدى استمرار إغلاق معبر كارني التجاري، الذي حدث لمدة ٤٧ يوما بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦ إلى حدوث نقص حاد في مخزونات طحين القمح، مما أدى إلى عجز في الخبز في منتصف آذار/مارس. ويستخدم معبر كارني منذ ٢١ آذار/مارس لعبور الواردات، ولكن بطاقة أقل.

١٣ - ولم تصل الصادرات من غزة عبر معبر كارني إلى المستوى الذي يفني بالهدف المحدد في اتفاق المعابر والتنقل وهو ١٥٠ شاحنة يوميا. وأفادت شركة التنمية الاقتصادية الفلسطينية، التي تدير الصوبات الزراعية في مناطق الاستيطان السابقة أنها حققت خسائر في الصادرات يزيد مجموعها عن ٨,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بسبب تكرار إغلاق معبر كارني. وجرى تدمير أكثر من ٦٠٠ طن من الخضراوات أو التبرع بها. وقُدِّر مجموع خسائر الصادرات من الأصناف الزراعية وغير القابلة للتلف بما يزيد عن ٢٣ مليون دولار في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٦. وحتى ٢٧ آذار/مارس، كان متوسط العدد الشهري لحمولات الشاحنات من البضائع المستوردة خلال عام ٢٠٠٦ يبلغ ٢ ٤٦٥ حمولة، أي أقل بكثير من المتوسط الشهري لعام ٢٠٠٥ وهو ٤ ٥٦١ حمولة.

١٤ - وتضمن اتفاق المعابر والتنقل نصا يقضي بتخفيف الإغلاقات الداخلية في الضفة الغربية. وخلال عام ٢٠٠٥، واستنادا إلى الدعم المقدم من المبعوث الخاص للمجموعة الرباعية لشؤون فك الارتباط، عمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية جنبا إلى جنب مع المسؤولين العسكريين الإسرائيليين لتحديد طرائق لتقليل عدد العوائق التي تعرقل التنقل الداخلي في الضفة الغربية. وأسفرت هذه الجهود عن تقليل عدد العوائق من ٦٠٥ إلى ٣٩٦ عائقا بين أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. غير أن عدد العوائق زاد مرة أخرى قبيل

نهاية عام ٢٠٠٥ في أعقاب تفجيرين انتحاريين في بلدي نتانيا وحاديرا الساحليتين الإسرائيليتين. ووصل عدد العوائق المفروضة على الضفة الغربية إلى نحو ٥٠٥ عوائق بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠٠٦. ولم تنفذ جوانب أخرى من الاتفاق، منها إنشاء وصلة أرضية بين غزة والضفة الغربية وفتح منافذ جوية وبحرية في غزة.

الجدار الحاجز

١٥ - في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، أصدرت محكمة العدل الدولية فتوى^(٦) ذكرت فيها أن إنشاء الجدار الحاجز "يشكل إخلالا من جانب إسرائيل بالتزامات شتى واجبة عليها بمقتضى القانون الإنساني الدولي الساري وصوصكوك حقوق الإنسان". وفي ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، اتخذت الجمعية العامة القرار إط-١٥/١٠، الذي أقرت فيه بفتوى المحكمة وطلبت من إسرائيل الامتثال لالتزاماتها القانونية. كما طلبت من الأمين العام إنشاء سجل للأضرار المتصلة بالجدار.

١٦ - وقد واصلت إسرائيل تشييد الجدار الحاجز. وبحلول منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، كان قد اكتمل بناء ٢٩٩ كيلومترا (٤٤,٦ في المائة) وكانت أعمال التشييد جارية في ١٢٤ كيلومترا أخرى (١٨,٥ في المائة). وهناك نحو ٢٤٧ كيلومترا لا تزال في عداد الإسقاطات. ومن الجزء الذي تم بناؤه من الجدار، جرى تشييد ٣٨ كيلومترا من ألواح خرسانية بارتفاع يصل إلى ٩ أمتار ويتألف الجزء الباقي من تشكيلة من الخنادق والأخاديد والطرق والأسلاك الشائكة والأسوار الكهربائية. وبإدراج قسيمي معاليه أدوميم وأرييل/عمانونيل اللذين وُصفا بأتهما "رهن اكتمال المزيد من الدراسة المشتركة بين الوزارات"، ستبلغ المساحة الواقعة بين الجدار والخط الأخضر ٥٧.٥٠ هكتارا أو ١,١ في المائة من الأرض في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

١٧ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا اتخاذ خطوات رئيسية في سبيل إكمال الجدار الحاجز حول القدس، مما عرقل بشدة تنقل الفلسطينيين بين الضفة الغربية والقدس الشرقية التي تستأثر، لكونها مركزا تجاريا رئيسيا، بنحو ٣٠ في المائة من الاقتصاد الفلسطيني. وسيقيم نحو ربع سكان القدس الشرقية شرق الجدار المرسوم وسيحتاجون إلى عبوره للحصول على الخدمات الموجودة داخل القدس.

ثالثاً - استجابة الأمم المتحدة ألف - التنمية البشرية والاجتماعية

التعليم

١٨ - البرنامج التعليمي للأونروا هو أكبر برامجها حتى تاريخ وضع هذا التقرير من حيث الميزانية والموارد البشرية. ويقدم التعليم مجاناً لما يقرب ١٧٥ ٢٥٤ تلميذاً مقيدين في المدارس الابتدائية والإعدادية التابعة للوكالة. ووفرت الأونروا أيضاً لشباب اللاجئين تدريبا فنياً وتجارياً وفي مجال الخدمات الطبية المساعدة بمراكز التدريب المهني الأربعة. وأحرزت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تقدماً في تحسين عمليات التدريس والتعلم في قاعات الدراسة وفي زيادة المشاركة في الأنشطة الخارجية عن المنهج، وفي تحسين نوعية التعلم عن طريق استخدام التعليم العلاجي. وبدأت اليونيسيف ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) العمل في برنامج مشترك لتعليم الفتيات.

١٩ - كما بدأت اليونسكو مشروعاً بتكلفة قدرها ١٥,١ مليون دولار لدعم آلية لتمويل التعليم العالي الفلسطيني تمويلاً يتسم بالإنصاف والكفاءة، ويستهدف المشروع توفير منح دراسية لنحو ٢٠ ٠٠٠ طالب فلسطيني ومنح مباشرة للدراسة الجامعية. وجرى تنفيذ عدة أنشطة لبناء القدرات في مجال التعليم غير الرسمي تتوافق مع عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية وتركز على الفئات الضعيفة، كالنساء والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والراشدين الأميين مع التركيز على الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة من أجل التخطيط التعليمي لمرحلة ما قبل المدرسة. وفي سياق مبادرة توفير التعليم للجميع، واصلت اليونسكو تقديم المشورة إلى وزارة التربية والتعليم العالي في سبيل وضع الصيغة النهائية لخطة الإنمائية الخمسية الجديدة. كما أُنجزت دراسة جدوى بشأن إعداد الكتب والمناهج الدراسية. وقُدمت المساعدة التقنية في سبيل وضع استراتيجية وطنية لإعداد المدرسين وكذلك في مجال التعليم والتدريب الفني والمهني، مما أسفر عن إجراء استعراض استراتيجي للخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية في هذا المجال.

٢٠ - وأسهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مبادرة توفير التعليم للجميع من خلال تشييد وإصلاح ٢٦ مدرسة، وتوفير الحواسيب والمواد التعليمية لـ ١٢٠ مدرسة، فضلاً عن تدريب المدرسين. واستحدثت مبادرة التعليم الفلسطينية بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم العالي والمنتدى الاقتصادي العالمي، ووفر التدريب للمدرسين لتحسين جودة التعليم. وقدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الدعم لمبادرة تجريبية في المدارس الفلسطينية للتوعية بالأمور المتصلة بالاعتداءات الجنسية والاعتصاب وأعد منهاجاً دراسياً خاصاً بالثقافة

الجنسي لإضافته إلى المقررات الدراسية للمدارس. وأبرمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان اتفاقاً مع وزارة التربية والتعليم العالي من أجل تنفيذ المرحلة الأولى للبرنامج العالمي للتوعية بحقوق الإنسان. ونجح صندوق الأمم المتحدة للسكان في إدماج التوعية الإنجابية والجنسية في مقرري الاقتصاد المنزلي (للفتيات) والتوعية البيئية (للفتيان) للصيفين التاسع والعاشر.

الصحة

٢١ - وواصلت الأونروا في الفترة المشمولة بالتقرير تشغيل ٥٤ مرفقاً لتوفير الرعاية الصحية الأولية الشاملة بتكلفة قدرها ٢٢ مليون دولار، وتنفيذ برنامجها للصحة البيئية للحد من الإصابة بالأمراض ومن خطر تفشيها داخل مخيمات اللاجئين. واستثمرت منظمة الصحة العالمية ما مجموعه ٢,٥ مليون دولار في تقديم المساعدة التقنية إلى وزارة الصحة في المجالات الصحية الرئيسية مثل الصحة العقلية، والتغذية، وسلامة الأغذية، والأمراض المعدية. وواصلت المنظمة إدارة نظام التنسيق وتبادل المعلومات ويسرت الاتصال الفعال بين الاختصاصيين الصحيين والمؤسسات الصحية الفلسطينية والإسرائيلية. وركز صندوق الأمم المتحدة للسكان، اعتماداً على استثمارات إنمائية تبلغ ١,١ مليون دولار تقريباً، على تحسين إمكانية الاستفادة من ٤١ مرفقاً من مرافق الرعاية الصحية الأولية تقدم خدمات الصحة الإنجابية، و ١١ من مرافق الرعاية الشاملة في أشد المناطق ازدحاماً بالسكان وحرماناً.

٢٢ - وركزت اليونيسيف على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما هدف الحد من وفيات الأطفال. وشملت برامج اليونيسيف بناء قدرات مقدمي الرعاية الصحية، وتوفير جميع اللقاحات ومستلزماتها من أجل تقديم خدمات التحصين في الوحدات الطبية الـ ٤١٣ التي تديرها السلطة الفلسطينية والـ ٥٣ مركزاً التي تديرها الأونروا. كما وفرت اليونيسيف أدوية أساسية ويسرت تحسين معدات سلسلة التبريد المطلوبة للتحصين. وواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة التركيز على منع إساءة استعمال المخدرات في الأرض الفلسطينية المحتلة. وحضر خبراء من غزة والضفة الغربية حلقة عمل مشتركة بين المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين من يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن. وشرع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في إجراء دراسة وطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إطار مبادرة إقليمية أكبر لتحديد ووضع استراتيجيات للدعوة والاتصال. كما أعد الصندوق مدونة أخلاقيات بشأن العنف العائلي لكي يأخذ بها أخصائيو الرعاية الصحية.

٢٣ - وقد أصاب المنطقة وباء أنفلونزا الطيور في عام ٢٠٠٦. وتعاونت عدة وكالات لمساعدة السلطة الفلسطينية على التصدي للأزمة وتوعية الجمهور، ومن بين هذه الوكالات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية واليونسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان والأونروا والبنك الدولي. ودربت منظمة الصحة العالمية تقنيي مختبرات أساسيين ووفرت مواد كيميائية كاشفة. ودربت اليونسيف مدرسين للمراحل الأولية والثانوية في جميع الأفضية ومديرين صحيين في ١٥ قضاء. وقد حثَّ البعد الإقليمي للأزمة قيام تعاون وثيق بين وزارات الصحة والزراعة الفلسطينية والإسرائيلية.

الدعم الإنمائي المتعدد القطاعات

٢٤ - وازن البنك الدولي بين الجهود الجارية المبذولة لمواجهة حالة الطوارئ من جهة، وبين التركيز المتواصل من جانبه على برنامج التنمية المتوسطة الأجل من جهة أخرى. وقام برصد وتحليل التطورات الاجتماعية - الاقتصادية الناشئة ومبادرات المانحين وقدم المشورة إلى السلطة الفلسطينية والأمم المتحدة والدوائر المانحة بشأن الأولويات والاستراتيجيات الإنمائية الاقتصادية. وكانت مجموعة مشاريع البنك الدولي الجارية تتألف من ١٢ مشروعاً قيمتها ١٥٤ مليون دولار. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار برنامجه العادي، ٥,٨ مليون دولار لدعم الهياكل الأساسية لنطاق واسع من القطاعات الاجتماعية. وتألفت مجموعة برامج ومشاريع البرنامج الإنمائي من عدة برامج تصل قيمتها إلى ١١٠ ملايين دولار بلغ ما جرى صرفه منها خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٦١ مليون دولار. وقدم البرنامج الإنمائي مشورة فنية بشأن إعداد الخطة الإنمائية الفلسطينية المتوسطة الأجل. كما قدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الدعم في إعداد الخطة، عن طريق مساعدة وزارة التخطيط على الوصول بالأطراف المختلفة إلى تحقيق توافق وطني في الآراء على تلك الرؤية^(٧).

٢٥ - وخصص برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) نحو ٥ ملايين دولار لتحسين المستوطنات البشرية والأوضاع السكنية للشعب الفلسطيني. وبدأت الأونروا عملية لبحث كيفية التصدي بشكل أفضل للأوضاع المعيشية المتدهورة للـ ١,٦ مليون لاجئي الذين يعيشون في ٢٧ مخيماً. وسعت الوكالة إلى جعل الجهود التي تبذلها في مجالي توفير المأوى وإعادة الإسكان جزءاً من النهج الأوسع لتنمية المخيمات.

المساعدة الاجتماعية المحددة الهدف

٢٦ - وزعت الأونروا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عن طريق برنامجها لحالات العسر الشديد، أغذية ومعونات نقدية مرة كل ثلاثة أشهر قيمتها ٨٣ دولارا للشخص. وفضلا عن ذلك، وفرت الوكالة لمئات اللاجئين دورات للمتهين وفرصا للتدريب المهني أو تدريب المعلمين. واستدل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة على سكان معرضين للضرر من غير اللاجئين لتزويدهم بدعم محدد الهدف في المناطق غير الآمنة غذائيا.

٢٧ - وشملت أنشطة المساعدة الموجهة لليونيسيف المناطق الأشد تضررا بعمليات الإغلاق والهدم والتوغلات العسكرية والحداد الحاجر. وتضمنت هذه الأنشطة حماية الأطفال، والصحة والتغذية، والتعليم، وغناء المراهقين ومشاركتهم. ونُظمت بعثة تقصي الحقائق السنوية التابعة لمنظمة العمل الدولية خلال شهري آذار/مارس و نيسان/أبريل ٢٠٠٦ لتحسين فهم الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية السائدة وآثارها على العمال في الأرض الفلسطينية المحتلة. وستنشر نتائج البعثة خلال مؤتمر العمل الدولي الذي سيعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

حقوق الإنسان والمرأة

٢٨ - واصلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في الفترة المشمولة بالتقرير، برنامجها للمساعدة التقنية لدعم استحداث نظام عصري لإدارة الحكم يستند إلى سيادة القانون، والفصل بين السلطات، وإقامة العدل، وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وذلك من خلال حلقات العمل الرامية إلى بناء القدرات وجلسات الإحاطة مع خبراء مستقلين زائرين. كما عملت المفوضية بالاشتراك مع منظمات غير حكومية والهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان) على تعزيز حقوق الإنسان عن طريق وسائط الإعلام، والحلقات الدراسية، وغيرها من الأنشطة المشتركة. وشرعت المفوضية في تشكيل فريق عامل مشترك بين الوكالات تابع للأمم المتحدة ومعني بحقوق الإنسان لتيسير تعميم مراعاة حقوق الإنسان في عمل جميع الوكالات. وتم تنظيم حلقات تدريبية بالاشتراك مع وزارة شؤون المرأة. وعملت منظمة الصحة العالمية بالاشتراك مع منظمات غير حكومية فلسطينية وإسرائيلية للدعوة لإعمال الحق في الصحة والتمكين من الاستفادة من الخدمات الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٢٩ - وقام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بتوسيع برنامجها "صبايا" الذي يستهدف زيادة مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وهذا البرنامج

الذي كان موجها في البداية إلى الضفة الغربية فقط يغطي الآن قطاع غزة أيضا. وسيجري استثمار ما مجموعه ٩٠٠ ٠٠٠ دولار في ١٨ مركزا نسائيا من خلال مجموعة متنوعة من المبادرات المتصلة بالتعليم، والصحة، والأمن الاقتصادي، والقيادة، والتمكين. وفضلا عن ذلك، قدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الدعم لمبادرات المجتمع المدني الهادفة إلى تسليط الضوء على الجرائم المرتكبة ضد النساء لدواعي الشرف عن طريق الدعوة إلى تغيير المواقف العامة والمناداة بإدخال تعديلات في القانون الجنائي. ودعم الصندوق وزارة شؤون المرأة في وضع شرعة حقوق للنساء الفلسطينيات، كما دعم الحوار بين المنظمات النسائية والسلطات الفلسطينية. وبدأ الصندوق مشروعا لإلحاق مقدمين لخدمات المشورة النفسانية الاجتماعية وغيرها من خدمات المشورة بالمرافق النسائية في المجتمعات الريفية. وبلغ إجمالي استثمار الصندوق في الأنشطة المتصلة بحقوق المرأة ٨٠ ٠٠٠ دولار.

٣٠ - وشملت مبادرات اليونيسكو لبناء القدرات برامج كانت تنفذ بالتعاون مع وزارة شؤون المرأة في مجالات تقديم المشورة المهنية للفتيات، والمساعدة الأكاديمية، وتوعية الآباء والأمهات بأهمية تعليم الفتاة. كما دعمت اليونيسكو إنشاء المركز الفلسطيني للبحوث والوثائق المتصلة بالمرأة، الذي افتتح في عام ٢٠٠٦ وأجرى دراسات بشأن المرأة والفقر ونظام التعليم الأساسي وأبعاد تمكين المرأة. وسيقام فرع للمركز بغزة في عام ٢٠٠٦. وأجرى صندوق الأمم المتحدة للسكان، في الفترة المشمولة بالتقرير، تعديلا على بعض أنشطته لتشمل عناصر إنسانية مثل رعاية التوليد في الحالات الطارئة، والمشورة النفسانية الاجتماعية للشباب والشابات، وأفرقة الدعم الأهلية العاملة لصالح المرأة في المجتمعات الريفية المنعزلة. وقدمت الأونروا الدعم إلى ٤٦ منظمة أهلية، شجعت على قيام المرأة بدور أكبر في الحياة العامة، وعملت على تحسين المهارات التنظيمية والمالية والإدارية للنساء اللاجئات. وعملت اليونيسكو لإزالة الفوارق بين الجنسين في النظام التعليمي عن طريق الشروع في برنامج لبناء القدرات بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم العالي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ووزارة شؤون المرأة. وقد افتتح مركز فلسطيني للبحوث والوثائق المتصلة بالمرأة رسميا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ وأجرى دراسات بشأن المرأة والفقر ونظام التعليم الأساسي وأبعاد تمكين المرأة. وسيقام فرع للمركز بغزة في عام ٢٠٠٦.

سلامة الأطفال ورفاههم

٣١ - استمرت المعوقات في سبيل إعمال حقوق الطفل الفلسطيني في التعليم والصحة والتغذية واللعب. فبحلول تموز/يوليه ٢٠٠٥، كان نحو ١٠ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة مصابين بوقف النمو. وظل شيوخ العنف في المنازل والمدارس والأحياء السكنية من

المسائل المثيرة لقلق شديد. كما ظلت القيود المفروضة على التنقل تصعب الوصول إلى المرافق الصحية والمدارس والمشاركة في الأنشطة الخارجية عن المنهج. وكشفت بيانات القيد في المدارس عن حدوث انخفاض بنسبة ٢ في المائة في قيد البنات والبنين أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وبلغت نسبة الأطفال الفلسطينيين العاملين ٣,١ في المائة، ثلثهم كان عملهم على حساب ذهابهم إلى المدرسة.

٣٢ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، قتلت الذخيرة الحية والمدفعية الثقيلة ومقذوفات الدبابات والشظايا والقذائف أكثر من ٢٥ طفلاً فلسطينياً وجرحت عدداً أكبر بكثير. وقررت الأونروا في عام ٢٠٠٤ تعزيز القدرة التقنية لبرنامجها الأهلي للصحة العقلية، ووظفت أحد المتخصصين في مجال الحماية من أجل التعرف على الثغرات القائمة في هذا المجال. وتلقى ما يزيد على ٢ ٧٠٠ من أطفال وشباب اللاجئين في الأرض الفلسطينية المحتلة مشورة نفسية اجتماعية ودعمًا من خلال برامج مدعومة من الأونروا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تستهدف زيادة القدرة على التحمل لدى الأطفال والشباب الذين يعانون من متلازمة الأعراض النفسية اللاحقة للإصابة ومن آثار الأشكال الأخرى من الصدمات. وأدارت اليونيسيف وشركاؤها غير الحكوميين ١٢ فريقاً مختصاً بمعالجة حالات الطوارئ النفسية الاجتماعية لعلاج حالات الكمد الناجمة عن الصراع لدى الأطفال ومن يقومون على رعايتهم. وحضر ما مجموعه ٥٠ ٠٠٠ طفل جلسات لاستخلاص المعلومات منهم نظمتها اليونيسيف في عام ٢٠٠٥ وجرى تدريب ٢٥ ٠٠٠ من مقدمي الرعاية.

٣٣ - وفي مواجهة ارتفاع مستويات العنف ضد الأطفال والنساء في المنازل والمدارس والمجتمعات المحلية، تنفذ اليونيسيف وشركاؤها الحكوميين وغير الحكوميين برنامجاً شاملاً منذ عام ٢٠٠٤ يشمل الرصد، ووضع القوانين والسياسات، والتوعية، وبناء القدرات، وإنشاء نظم للاستجابة. كما قدمت اليونيسيف الدعم لإعداد مشروع قانون لقضاء الأحداث وقانون فلسطيني لحقوق الطفل. وفضلاً عن ذلك، قدمت اليونيسيف الدعم لوزارة شؤون الأسرى في إنشاء قاعدة بيانات شاملة عن الأطفال الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. كما شرعت اليونيسيف ووزارة التخطيط في إنشاء نظام وطني لرصد حماية الطفل.

الشباب

٣٤ - واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار مواجهته لارتفاع نسبة البطالة بين الشباب، التركيز على بناء قدرة شبكة الشباب في الأرض الفلسطينية المحتلة. وواصلت الأونروا مساعدة شباب اللاجئين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاماً من خلال التعليم، وإيجاد فرص العمل، وتوفير القروض الصغرى، والأنشطة الخارجية عن المنهج. وإلى

جانب التعليم النظامي الذي توفره الأونروا، استفاد ما يزيد على ٦٠٠ ١١ من أطفال وشباب اللاجئين من طائفة متنوعة من أنشطة التدريب أو التعليم وإكساب المهارات في مجالات الحاسوب واللغات والتدريب على القيام بمهام قيادية، والأنشطة الرياضية والمسرحية والموسيقية، فضلاً عن المعسكرات الصيفية والشتوية.

الأهداف الإنمائية للألفية

٣٥ - عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على ترويج الأهداف الإنمائية للألفية لدى وكالات الأمم المتحدة، والمجموعات الفلسطينية، والشركاء الدوليين. وقد أُعد التقرير المرحلي عن الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٥ في إطار لجنة التوجيه الوطنية الفلسطينية المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية وبتنسيق من البرنامج الإنمائي. كما دعم البرنامج الإنمائي جهود وزارة التخطيط الرامية إلى مواءمة الأولويات الإنمائية الفلسطينية المتوسطة الأجل مع الأهداف الإنمائية للألفية.

البيئة

٣٦ - عمل البرنامج الإنمائي، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على تهيئة بيئة ملائمة للتنمية البشرية عن طريق تأكيد أهمية إدارة النفايات الصلبة والنفايات الطبية، ومن خلال بناء قدرات العاملين في هذه المرافق. وأجرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ تقييماً مستقلاً للحالة البيئية للمستوطنات الإسرائيلية المُخلّلة في غزة. وشمل التقييم جميع المستوطنات الـ ٢١ التي تم إخلاؤها في قطاع غزة إلى جانب منطقة إيريض الصناعية. ونُشرت نتائج هذا التقييم في آذار/مارس ٢٠٠٦ بعد انتهاء مرحلة الفحص المختبري. واتفق برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع البرنامج الإنمائي على تدريب الفلسطينيين على كيفية التعامل مع الأسبستوس المتبقي في أنقاض المنازل المهتدة في المستوطنات المُخلّلة. كما تعهد برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتوفير الخبرة الفنية اللازمة لإعداد مقترح، عن طريق البرنامج الإنمائي، لإدارة الشاملة للنفايات في كامل أنحاء قطاع غزة. ويجري حالياً مناقشة أنشطة إضافية للمتابعة.

باء - إدارة الحكم والدعم المؤسسي

الدعم المباشر للميزانية

٣٧ - تمثل أحد الجوانب الجوهرية للدعم المؤسسي خلال الفترة المشمولة بالتقرير في التمويل الطارئ للميزانية الفلسطينية. وكان دعم الرواتب مسألة مركزية، نظراً للأهمية التي

تكتسيها مرتبات القطاع العام بالنسبة لعيش الأفراد الفلسطينيين، وبالنسبة للاقتصاد عموماً. وقد تولى البنك الدولي إدارة الصندوق الاستثماري لإصلاح الإدارة المالية الممول من جهات مانحة عديدة، الذي أنفق، بحلول شباط/فبراير ٢٠٠٦، ما يزيد على ٢٩٣ مليون دولار في إطار دعم ميزانية السلطة الفلسطينية. وشملت عمليات البنك الدولي ذاته عدداً من مشاريع دعم خدمات الطوارئ، المصممة للتخفيف من حدة التدهور في تقديم الخدمات، من خلال شمول تلك المشاريع للخدمات البلدية ومياه المجاري، والإدارة البيئية والكهرباء والتعليم والمنظمات غير الحكومية والدعم الأهلي والإدارة العقارية، والتعليم العالي ومشروع إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي. وتمكن البنك، في المتوسط، من حشد ما يناهز ٢,٤ دولار من التبرعات مقابل كل دولار واحد من الموارد الذاتية.

بناء القدرات

٣٨ - حسب مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، فقد استثمرت وكالات الأمم المتحدة ما مجموعه ١٥,٨ مليون دولار في أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرة التي تستفيد منها السلطة الفلسطينية مباشرة. وأوفد برنامج "نقل المعرفة عن طريق الرعايا المغتربين" التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خبراء فلسطينيين إلى السلطة الفلسطينية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. وجرت الاستفادة من البرنامج لبناء قدرات مكتب رئيس الوزراء وسبع من الوزارات. وقدم البرنامج الإنمائي الدعم المالي والتقني إلى لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية وانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إمداد السلطة الفلسطينية والمجتمع المدني بطائفة من المساعدات التقنية والخدمات الاستشارية ومشاريع بناء القدرات تشمل ميادين مثل الاستراتيجيات الإنمائية والإدارة الاقتصادية وسياسات التجارة، والحفاظ على الاستثمارات، وإدارة الدين العام، وتيسير التجارة. وكفلت جهود منظمة العمل الدولية في مجال حشد الموارد استمرار عمل الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية.

٣٩ - ونظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا سلسلة من الدورات التدريبية لفائدة موظفي مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية وموظفي الوزارات وهيئات القطاع الخاص ذات الصلة بالموضوع، من أجل النهوض بالممارسات في ميادين توحيد المقاييس والتنظيم التقني والتفتيش. وعقدت اللجنة دورة تدريبية ثانية لموظفي وزارة الاقتصاد الوطني من أجل تحسين قدرة الوزارة في مجال إعداد المشاريع الإنمائية العملية. وعقدت منظمة العمل الدولية، بالتعاون مع اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية، حلقة عمل

تناولت أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وعُقدت دورات تدريبية في الضفة الغربية وقطاع غزة تناولت المسائل المتعلقة بعمل الأطفال والضمان الاجتماعي والسلامة والصحة المهنيين وبناء قدرات النقابات وسياسات العمالة والعلاقات الصناعية. كما أجرت لجنة استشارية تقنية استعراضاً لتنظيم وزارة العمل ودورها ونطاق اختصاصها ومهامها.

٤٠ - وعقد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، اجتماعاً فيما بين الوكالات المعنية بإنفاذ القانون ومكافحة المخدرات التابعة لكل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية، حيث ناقش الجانبان ترتيبات تعاونية لاستعراض الحالة فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات والأنشطة المتصلة بذلك. وشرع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، في برنامج لتقديم المساعدة التقنية إلى السلطة الفلسطينية للوقاية من إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها والجرائم الأخرى المتصلة بذلك. وفي أعقاب فك ارتباط إسرائيل بغزة، مكّن مشروع تحديث الجمارك، التابع للأونكتاد، السلطة الفلسطينية من نشر عمليات جمركية سيادية كاملة على طول الحدود الفلسطينية المصرية في رفح.

٤١ - وعمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مع وزارة شؤون المرأة على صياغة الفصل الخاص بالمساواة بين الجنسين في تقرير فلسطين عن الأهداف الإنمائية للألفية ووثيقة التقييم القطري المشترك. وقدم الصندوق، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الدعم التقني إلى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من أجل النهوض بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطيني عن طريق حشد الخريجات. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، دعمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وزارة شؤون المرأة عن طريق تنظيم سلسلة من الدورات التدريبية التي ركزت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقدم البرنامج الإنمائي، مستخدماً خطة العمل التي وضعتها وزارة الحكم المحلي، الدعم من أجل التحضير للأخذ باللامركزية، وقدم المساعدة أيضاً في مجال إنشاء وحدات تعنى بالشؤون الجنسانية في ١٥ وزارة تنفيذية.

٤٢ - وفي مجال الإصلاح القضائي والتشريعي، قدمت اليونيسيف الدعم لوزارة العدل ووزارة الشؤون الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية المتخصصة لإجراء استعراض لمشروع قانون قضاء الأحداث. كما دعمت إدخال تعديلات على قانون الطفل الفلسطيني لعام ٢٠٠٥ عن طريق بدء عملية تشاورية واسعة النطاق. وإضافة إلى ذلك، شرعت اليونيسيف في برنامج تدريبي بشأن المسائل المتعلقة بمنع سوء المعاملة في المدارس، ودعمت وضع معايير مهنية للعاملين في مجال الرعاية النفسية الاجتماعية. وعملت مفوضية حقوق الإنسان مع

أكاديمي الشرطة في أريحا وغزة من أجل إدماج حقوق الإنسان في مناهج التدريب، ونظمت دورات مكثفة لتدريب المدربين. ووافق المدير العام لمراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطينية على برامج مماثلة تتعلق بتدريب المدربين لفائدة موظفي السجون. وبموجب اتفاق مع النائب العام، شُرع في تقديم التدريب لأعضاء النيابة العامة في مجال حقوق الإنسان. وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أعمال تشييد المحاكم ومبنى وزارة العدل.

٤٣ - وعملت اليونيسيف أيضا مع وزارة الصحة من أجل مواءمة ميزانيات الصحة مع مجالات التدخل ذات الأولوية بما يتسق مع الأهداف الإنمائية للألفية، وتعميم إعداد الميزانيات بروح من المسؤولية الاجتماعية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أيدت اليونيسيف توحيد نظم المعلومات الصحية وتنسيقها في مجالات رئيسية مثل صحة الأم والطفل ومراقبة الأوبئة والصحة المدرسية والتحصين.

٤٤ - وفي مجالات تقنية أخرى، قدمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية المساعدة في مجال مكافحة الآفات الزراعية. واستمرت وزارة الزراعة في تلقي الدعم التقني من أجل مكافحة ذباب فاكهة البحر الأبيض المتوسط ورصدها في قطاع غزة. كما قدمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدعم إلى دائرة الحماية من الإشعاعات التابعة للسلطة الفلسطينية، إضافة إلى زمالات لحضور الدورات المؤهلة للحصول على دبلوم الدراسات العليا الإقليمي في مجال الحماية من الإشعاع وسلامة المصادر المشعة، المعقودة في دمشق.

الثقافة

٤٥ - أكملت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) حصر مواقع التراث الثقافي والطبيعي الفلسطينية التي يمكن أن تكون لها قيمة عالمية بارزة، وعُرضت قائمة الحصر على الدورة التاسعة والعشرين للجنة التراث العالمي المعقودة في ديربان، جنوب أفريقيا، في تموز/يوليه ٢٠٠٥. وأنجزت المنظمة دراسة مقارنة عن السياسات الثقافية في المنطقة. كما بدأت أعمال الصيانة والترميم في متحف الآثار في رام الله، وفي مواقع رئيسية أخرى. وأخيرا، قدمت اليونسكو المساعدة التقنية إلى وزارة الثقافة في إطار الاستعداد لإعلان الطريقة التقليدية لرواية الحكايات الشعبية ضمن "روائع التراث الشفوي غير المادي للإنسانية".

وسائط الإعلام

٤٦ - قدمت اليونسكو الدعم التقني والقانوني لوزارة الإعلام في مجال صياغة تشريعات جديدة تتعلق بوسائط الإعلام. ونظمت المنظمة أيضا حلقات عمل عن نقل أخبار

الانتخابات وتغطيتها إعلامياً. وأنشئ مركز متعدد الوسائط واستوديو لبرامج الأطفال في هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية، وتلقى الموظفون التدريب.

جيم - تطوير القطاع الخاص

٤٧ - استثمر برنامج التمويل بقروض صغرى التابع لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) ما يزيد على ١٠٠ مليون دولار في الاقتصاد الفلسطيني على مدى الـ ١٥ سنة الماضية، عن طريق منح ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ من القروض المخصصة للمشاريع الصغرى. وفي سنة ٢٠٠٥، مولت الوكالة نصف مجموع القروض المقدمة من قطاع التمويل بقروض صغرى إلى المشاريع الفلسطينية الصغرى، عن طريق ١٧ ٧٠٠ قرض، بقيمة ١٦,٦٩ مليون دولار. ومُنح حوالي ٣٠ بالمائة من هذه القروض إلى النساء المالكات لمشاريع صغرى عاملة في القطاع غير الرسمي للاقتصاد. وفي أوائل سنة ٢٠٠٥، استحدثت أونروا مشروعاً تجريبياً بقيمة ١,٥ مليون دولار في غزة من أجل توفير التمويل بقروض صغرى للإسكان.

٤٨ - وبدأت منظمة العمل الدولية في إعداد برنامج مشترك مع جمعية الرواد الشباب - فلسطين، وهي منظمة غير حكومية فلسطينية، ومع معهد النقب لاستراتيجيات السلام والتنمية، من أجل التشجيع على تهيئة فرص العمل عن طريق تطوير المشاريع الصغرى والصغيرة. كما عملت برامج منظمة العمل الدولية على تعزيز المهارات الشخصية في مجال تنظيم المشاريع. وتمخض دعم السياسات والتحليل التقني للبنك الدولي عن إعلان مشترك للمستثمرين الفلسطينيين والإسرائيليين عُرض في لندن، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وقدمت اليونيسيف الدعم لمصنع للملح في أريحا، من أجل زيادة إنتاج الملح المضاف إليه اليود وتحسين جودته. وبفضل النجاح في تعميم الملح المضاف إليه اليود في السوق المحلية، بشراكة مع وكالات منها برنامج الأغذية العالمي، أصبحت الاستدامة مكفولة. وعمل الأونكتاد مع نظراء من القطاع الخاص من أجل إنشاء مجلس الشاحنين الفلسطيني، سعياً إلى تحسين قدرة المصدرين والمستوردين على التعامل على نحو فعال مع وسطاء الشحن والنقل. وبفضل تمويل من منظمة العمل الدولية، نفذ الأونكتاد دورات تدريب لمنظمي المشاريع استفاد منها نحو ١٠٠ من منظمي المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وخلال سنة ٢٠٠٥، أعطت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا إشارة البدء لمرحلة المتابعة والتنفيذ للمنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

دال - المساعدة الطارئة المقدمة من الأمم المتحدة

٤٩ - أدى الغموض المستمر الذي يكتنف مصير الحالة السياسية، شأنه شأن الصعوبات الاقتصادية، إلى توجيه نسبة كبيرة من المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى الأرض الفلسطينية المحتلة نحو الاستجابة في حالات الطوارئ. وقد تأثرت العمليات على نحو متكرر بالقيود المفروضة على حركة السلع والأفراد. ولما بدت الحالة السياسية آخذة في التحسن في الأشهر الأولى من سنة ٢٠٠٥، أسفرت زيادة تركيز الجهات المانحة على برامج المساعدة المتوسطة الأجل عند تراجع نسبي في الدعم المقدم لبرامج الطوارئ. بيد أن التطورات السياسية التي استجدت في بداية سنة ٢٠٠٦، وضعت تمويل التنمية الطويلة الأجل ودعم بناء قدرات السلطة الفلسطينية موضع شك.

الدعم في حالات الطوارئ الغذائية والزراعية

٥٠ - وفقا لما أفادت به الأونروا، فقد قُدم الدعم الغذائي لحوالي ٦٥ في المائة من اللاجئين من سكان الأرض الفلسطينية المحتلة (٧٥ ٠٠٠ أسرة في الضفة الغربية و ١٣٥ ٠٠٠ أسرة في قطاع غزة). بيد أن القيود المفروضة على التنقل وتراجع الدعم المقدم من المانحين، خلال سنة ٢٠٠٥، استلزما أن تقلص الوكالة تدخلاتها الرئيسية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، بدأ برنامج الأغذية العالمي أولى عملياته الممتدة للإغاثة والإنعاش لتقديم الدعم الغذائي المباشر إلى ٤٨٠ ٠٠٠ من الفلسطينيين غير اللاجئين، ودعم سبل كسب العيش، ومنع تدهور حالة التغذية لدى أكثر الفلسطينيين معاناة من انعدام الأمن الغذائي. وفي سنة ٢٠٠٥، شرع البرنامج في التصدي للمشاكل التي يلاقيها في إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة وذلك عن طريق شرائه ٩٣ في المائة من احتياجاته من السلع الغذائية الأساسية محليا. وخلال الفترة من ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥، أوصل البرنامج ما يزيد على ٧٠ ٠٠٠ طن متري من المعونة الغذائية، بنفقة إجمالية بلغت ٣٥ مليون دولار.

٥١ - وشمل مشروع طوارئ، تابع لمنظمة الأغذية والزراعة، بلغت قيمته مليون دولار توفير مدخلات ومعدات زراعية لضعفاء المزارعين، فضلا عن تنظيم العديد من الدورات التدريبية للفنيين والمزارعين في مجال إنشاء الصوبات الزراعية وإدارتها وأساليب الزراعة المحسنة. وموّل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إصلاح الإنشاءات الزراعية المدمرة في الجزء الشمالي من قطاع غزة، وبناء الصوبات الزراعية، ومستودعات التبريد، ومزارع تربية الدواجن والمواشي، والآبار. وقدم البرنامج الإنمائي المساعدة في مجال استصلاح الأراضي وزراعتها في مناطق عديدة. واشترك البرنامج الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة معا في الترويج لعدة مشاريع زراعية شملت الضفة الغربية وقطاع غزة، وعالجا بشكل مباشر الحالات

الدرجة مثل الجدار الحاجز ومصادرة الأراضي وإتلاف المحاصيل وانحسار المراعي وفك الارتباط بغزة.

دعم العمالة في حالة الطوارئ

٥٢ - أعطى برنامج الأونروا لتوفير الوظائف الأولوية للاجئين ذوي الأسر الكبيرة، داعماً سبل كسب عيشهم بأجر يتراوح بين ١٠ دولارات و ١٢ دولاراً في اليوم للعامل الواحد (أي ما يبلغ في المتوسط دولارين في اليوم لكل معال). وساهمت برامج العمالة في إصلاح البنية التحتية لمخيمات اللاجئين وفي تحديد مرافق الوكالة. وفي قطاع غزة، وُظف مؤقتاً ما يزيد على ٢٤ ٠٠٠ شخصاً، يعملون ما يزيد على ١٨٦ ٠٠٠ شخص. وفي الضفة الغربية، وفرت أيضاً الأونروا التوظيف المباشر الطارئ لما مجموعه ٤ ٥٠٠ لاجئ، واستفاد من ذلك ٢٥ ٥٠٠ معال. وأنفق البرنامج الإثنائي ٢٨ مليون دولار على برامج العمالة في حالات الطوارئ. ووفر برنامج الأغذية العالمي الدعم عن طريق "الغذاء مقابل العمل" و "الغذاء مقابل التدريب" لـ ٣٩ ٧٠٠ عامل من المنتمين إلى الأسر المعيشية التي أُلِّمَ بها الفقر حديثاً، مما عاد بالنفع على زهاء ٢٣٨ ٠٠٠ فرد من أفراد الأسر. وحفزت أنشطة منظمة العمل الدولية فرص العمالة وتوليد الدخل لفائدة ١٤٠ عاطل عن العمل من خريج المدارس الصناعية/المهنية الفلسطينية الجدد: ومُنح ٥٥ في المائة منهم وظائف دائمة.

الدعم الصحي في حالة الطوارئ

٥٣ - تسبب الإغلاق المستمر داخل الأراضي وفيما بينها في إعاقه شديدة لقدرة النظام الصحي الفلسطيني على العمل بمستويات مقبولة. كما شكل الإغلاق المستمر لمعبر كارني خطراً على مدى توفر العقاقير. وأُعيق نظام تحويل المرضى، مما صعب على المرضى من داخل منطقة التماس دخول الضفة الغربية التماساً للرعاية الطبية في المستشفيات. وواجهت نفس تلك الصعوبات المرضى الذين كانوا يحاولون الوصول إلى المرافق الصحية، شأنهم شأن الاختصاصيين الصحيين الذين كانوا يحاولون الوصول إلى أماكن عملهم. واكتملت عملية شراء معدات سلاسل التبريد وتوفيرها للوحدات الطبية والأقضية المحتاجة، ورفعت كفاءة ١٥٠ من عيادات صحة الأم والطفل عن طريق تزويدها بما يلزم من معدات طبية لتوفير مستوى أفضل من رعاية صحة الطفل والرعاية الالدية من جانب اليونيسيف. وزُود ما يناهز ٥٠ وحدة طبية بمعدات للتثقيف الصحي والتوعية الأهلية. وجهزت أربع وحدات طبية جديدة في المناطق المحصورة سابقاً من غزة، ووحدتان في الضفة الغربية تجهيزاً كاملاً بخدمات صحة الأم والطفل.

٥٤ - وواصلت الأونروا تسيير خمس وحدات متنقلة، في إطار الاستجابة المستمرة ردًا على القيود المفروضة على حرية التنقل بسبب الإغلاق وبناء الجدار الحاجز. وجرى، خلال سنة ٢٠٠٥، فحص الكشف على ما مجموعه ١٣٦ ٠٠٠ مريض بتكلفة بلغت مليوني دولار. وتم، في غزة، أثناء فك الارتباط الإسرائيلي، تجهيز ٨ طواقم طبية تجهيزًا كاملاً، وتدريب ٦٠ متطوعاً على إجراءات الإسعافات الأولية، وجرى توعية الأهالي بالممارسات الملائمة في مجال النظافة الصحية وبأهمية الرضاعة الطبيعية. كما قدمت اليونيسيف لوازم طبية أساسية، وعُدد توليد، وعُدد أسرية لمياه الشرب، ومولدات كهربائية، ومواد أخرى غير غذائية، وكفلت، بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر الفلسطينية، استمرار تقديم خدمات الصحة في المناطق المحصورة، ولا سيما في المناطق الشمالية من الضفة الغربية. وتم شراء إمدادات من المغذيات الدقيقة وإيصالها إلى المخازن المركزية. ونظراً إلى الحالة المضطربة، تواصلت أعمال التخطيط للتأهب لحالات الطوارئ وقيمت الإمدادات الحساسة بالنسبة للصحة الأساسية. وإلى جانب الخدمات الاعتيادية، جرى التخطيط لحملة تحصين ضد الحصبة والنكاف والحصبة الألمانية لفائدة ٦٠٠ ٠٠٠ طفل في غزة، خلال ربيع ٢٠٠٦.

الدعم التعليمي في حالة الطوارئ

٥٥ - واصلت اليونيسيف تقديم مساعدتها التعليمية الطارئة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقدمت ما تناهز قيمته ٩٤٠ ٠٠٠ دولار من المعدات التعليمية إلى المدارس التي تديرها السلطة الفلسطينية بغزة خلال مرحلة فك الارتباط. ونظمت أيضاً دورات تدريبية للمدرسين. وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بناء وإصلاح المدارس والفصول والمرافق الصحية المدرسية في إطار المساعدة الإنسانية الطارئة. وعند إعداد هذا التقرير، كانت هناك ٢٦ مدرسة قيد البناء. وأنفقت منظمة العمل الدولية ١,٥ مليون دولار من أجل إنشاء مركز للتدريب المهني للأشخاص المعوقين في الخليل، سيدخل طور التشغيل الفعلي الكامل في مطلع سنة ٢٠٠٧.

الدعم الطارئ للهياكل الأساسية

٥٦ - تواصلت، خلال سنة ٢٠٠٥، التوغلات العسكرية الإسرائيلية وهدم المنازل، مما تسبب في إلحاق الضرر بالملوكات الفلسطينية أو تدميرها (المساكن، والملاجئ والمحلات التجارية)، وذلك في ما مجموعه ٣٨٩ حادثاً مسجلاً. وقد هُدمت ٢٨٦ بناية وأُتلف ما مجموعه ١٠٣ أخرى. ووقعت نسبة ٦٦ في المائة من مجموع الحوادث في قطاع غزة، حيث كانت القذائف هي المصدر الأساسي لتلك الأضرار، فيما وقعت نسبة ٢٥ في المائة منها في نابلس. وأصبح ما مجموعه ١ ١٥٠ فلسطينياً في عداد المشردين. ومع هذا، فإن هذه

الأرقام تنطوي على تقديرات حذرة، لأن البيانات المتعلقة بالأشخاص المشردين لا تتوفر في أغلب الأحيان.

٥٧ - وشملت برامج الطوارئ في مجال الهياكل الأساسية التي نفذها البرنامج الإنمائي طائفة واسعة من الخدمات العامة والمرافق البلدية والمراكز الأهلية والمدارس والمستشفيات والوحدات الطبية والطرق وشبكات الصرف الصحي ومنشآت معالجة المياه. وبلغ الإنفاق عليها ٤٩ مليون دولار. كما وفر البرنامج الإنمائي الإسكان لفلسطينيين من غير اللاجئين في قطاع غزة.

هاء- تنسيق المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة

٥٨ - واصل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط تنسيق المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة إلى الشعب الفلسطيني وتمثيل منظومة الأمم المتحدة في مننديات الجهات المانحة. وفي سنة ٢٠٠٥، شارك المكتب في استعراض هياكل التنسيق المحلية وإعادة تشكيلها، وتقلد، في هذا الإطار، مسؤوليات جديدة، بصفته رئيساً مشاركاً لمجموعة التنمية الاجتماعية والاستراتيجية الإنسانية. كما شارك، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، في اجتماع لجنة الاتصال المخصصة المعنية بتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني المعقود في لندن. وعلى الصعيد المحلي، عقد المكتب اجتماعات تنسيق دورية بين وكالات الأمم المتحدة، وعدة اجتماعات غير عادية بشأن المسائل التي توليها الأمم المتحدة اهتماماً خاصاً على صعيد السياسات. وعلى مدى الفترة المشمولة بالتقرير، عمل المكتب كجهة تنسيق بين منظومة الأمم المتحدة ومكتب المبعوث الخاص للمجموعة الرباعية المعني بفك الارتباط.

٥٩ - وخلال النصف الثاني من سنة ٢٠٠٥، تولى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قيادة إعداد عملية النداء الموحد لعام ٢٠٠٦، التي طُلب، في إطارها ما يزيد مجموعته على ٢١٥ مليون دولار لتمويل أنشطة ١٢ وكالة و ٩ من المنظمات غير الحكومية. وقبل صدور النداء، أجرى المكتب تحليلاً للاحتياجات ركز على الاحتياجات الإنسانية المنقذة للحياة، مثل زيادة توفر الأغذية وفرص العمل في حالة الطوارئ بالنسبة للأسر المعيشية المعرضة للخطر، وزيادة فرص الوصول إلى الخدمات الصحية والتوعية بالأسباب الجذرية للحالة الإنسانية.

٦٠ - وبدأت حكومة اليابان، عن طريق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، في تمويل مشروع دعم المجتمعات المحلية المعزولة والمحرومة في الأرض الفلسطينية المحتلة بميزانية تبلغ ٥,٣ ملايين دولار، وهو مشروع ستشارك في تنفيذه عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة. وعمل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط كجهة تنسيق

لأنشطة الصندوق الاستئماني. وبدأ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة دعم التدريب في مجال الشؤون الجنسانية، باعتبارها أداة بحث، لفائدة الباحثين الميدانيين المشتركين في تنسيق الشؤون الإنسانية، وذلك من أجل كفالة مراعاة الشؤون الجنسانية.

٦١ - وترأست منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة فريق الأمم المتحدة لإدارة الأزمات المعني بأنفلونزا الطيور، الذي وضع خطة طوارئ لموظفي الأمم المتحدة.

وصول المساعدة الإنسانية

٦٢ - أفاد سائقو سيارات الإسعاف بحصول ما مجموعه ١٦٢ حادثاً يتعلق بوصول المساعدة الإنسانية، خلال سنة ٢٠٠٥، شملت إقدام قوات الأمن الإسرائيلية على تأخير الإمداد بالإسعافات الأولية و/أو عمليات الإجلاء الطبي و/أو إعاقتها و/أو منعها. وبالمثل، قدمت وكالات الإغاثة، خلال سنة ٢٠٠٥، تقارير عن ما يناهز ٧٧٨ حادثاً، قامت فيها السلطات الإسرائيلية بإعاقة إمدادات المعونة و/أو حركة الموظفين. وظل موظفو الإغاثة الإنسانية يواجهون مشاكل في المرور عبر معبر إيريز، كما أن استكمال الجدار الحاجز المخطط له حول القدس، يُنذر، على المدى الطويل، بحدوث مشاكل في وصول ٤٠٠ من موظفي الأمم المتحدة.

أنشطة الأمم المتحدة الإعلامية والموجهة إلى وسائط الإعلام

٦٣ - واصلت وكالات الأمم المتحدة العمل عن كثب مع وسائط الإعلام الدولية والمحلية لتوجيه الاهتمام إلى حالة الشعب الفلسطيني وتوفير المعلومات عنها وعن الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة لمواجهة هذه الحالة في المنطقة. وسلّطت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالدعوة والإعلام، التي يتولى تنسيقها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، الضوء لوسائط الإعلام على القضايا الإنسانية الملحة، وقدمت إليها خرائط وتقارير وصحائف وقائع قبل فترة فك الارتباط وأثناءها.

الأمم المتحدة والبعد المتعلق بالمجتمع المدني

٦٤ - أنشأت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، بشراكة مع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية المعنية بالتنمية، وشبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية تحالف منظمات المجتمع المدني العربية - الفلسطينية. وقد عُقد اجتماع إقليمي بمشاركة كيانات المجتمع المدني العربي والفلسطيني وشبكاته الرئيسية.

رابعاً - استجابة الجهات المانحة للأزمة

ألف - دعم الميزانية والمالية العامة في حالة الطوارئ

٦٥ - تعمق العجز المالي للسلطة الفلسطينية بشكل كبير خلال سنة ٢٠٠٥. وقد زادت الإيرادات بمبلغ ٢٧٨ مليون دولار لتصل، في سنة ٢٠٠٥، إلى ما يزيد على ١,٢ بليون دولار، أي حوالي ٢٧,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس أساساً زيادة عائدات الضرائب غير المباشرة (التي تحصلها حكومة إسرائيل وتحوّلها إلى السلطة الفلسطينية) نتيجة زيادة أسعار النفط، فضلاً عن عمليات تحويل أرباح استثنائية لشركات مملوكة للسلطة الفلسطينية، ونتيجة لتحسينات الإدارية.

٦٦ - وزادت النفقات أيضاً بمبلغ ٤٦٦ مليون دولار لتصل إلى ما يقارب ٢ بليون دولار، نتيجة للزيادات الكبيرة في المرتبات، والنمو الإضافي لعمالة السلطة الفلسطينية، ونتيجة لارتفاع التحويلات الاجتماعية وزيادة نفقات التشغيل. وارتفع صافي الاقتراض إلى ما يزيد على ضعف مخصصات الميزانية، ليغطي أوجه النقص في استرداد التكاليف العالية من جانب شركات الطاقة والبلديات^(٨). ونتيجة لذلك، بلغ العجز في الميزانية ٧٦٢ مليون دولار سنة ٢٠٠٥، أي ١٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بمبلغ ٥٧٤ مليون دولار سنة ٢٠٠٤. ولم يصل سوى ٣٤٩ مليون دولار من الدعم الخارجي للميزانية^(٩)، أي ما يمثل حوالي نصف المبلغ المتوقع في الميزانية. وجرى تمويل الفجوة المالية الناتجة اعتماداً، في الأساس، على سلف من صندوق الاستثمار الفلسطيني، وزيادة الاقتراض من المصارف المحلية - غالباً بضمان أصول الصندوق. ويتوقع أن يزداد ترزح الحالة المالية خلال سنة ٢٠٠٦، ولا سيما بعد أن أصبحت مساعدات الجهات المانحة وعملية تحويل إيرادات الضرائب غير المباشرة من جانب حكومة إسرائيل موضع شك، في أعقاب انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني.

باء - دعم الإصلاح الفلسطيني

٦٧ - استمرت فرقة العمل المعنية بالإصلاح الفلسطيني في رصد ودعم عملية الإصلاح الفلسطيني في مجالات الانتخابات والمساءلة المالية والقطاع القضائي وسيادة القانون والتشريع واقتصاد السوق والحكم المحلي والإدارة العامة. وعملت فرقة العمل حتى نهاية سنة ٢٠٠٥ مع وحدة دعم تنسيق الإصلاحات التابعة للسلطة الفلسطينية من أجل تنفيذ خطة عملها للإصلاح المدعومة من المانحين والتي مدتها سنة واحدة، حيث تم رسمياً وقفها وإدماجها في هيكل جديد لتنسيق جهود الجهات المانحة بقيادة المفوضية الأوروبية.

٦٨ - وأحرز تقدم كبير فيما يتعلق بالإصلاح الانتخابي والمالي، بينما لم ترق الجهود في المجالين القضائي والتشريعي إلى مستوى التوقعات. وتم بنجاح إجراء مجموعة من الانتخابات البلدية والتشريعية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ورغم تحقيق تحسن بالنسبة للإدارة المالية، فقد زادت المرتبات في قطاعي التعليم والأمن، ورواح التقدم، على صعيدي التقاعد ودوران الموظفين، مكانه. ونتيجة لذلك، بدأ عدد من المانحين في مراجعة معونتهم المقدمة إلى السلطة الفلسطينية. فاستمرار الفساد وانعدام الإرادة لدى بعض الساسة والقوى الخارجية، بما في ذلك التدابير الأمنية الإسرائيلية الخائفة، كلها أمور تضافرت لتحديد من السلطة الفعلية للسلطة الفلسطينية وتشلّ النمو وإصلاح المؤسسات العامة.

٦٩ - ورغم أن الجهات المانحة ظلت تهتم بالحفاظ على آليات توزيع الدعم الإنساني والدعم الطارئ، فإن القيود السياسية والقانونية المفروضة على تقديم الدعم المؤسسي أدت إلى إجراء استعراض على نطاق المانحين في أعقاب الانتخابات التشريعية. ومع وصول المجلس التشريعي الفلسطيني الجديد إلى السلطة، تم بذل جهود من أجل تحديد مؤسسات بعينها مثل مؤسسة القضاء والرئاسة، من أجل تيسير صرف الأموال المقدمة من الجهات المانحة الخارجة عن نطاق سيطرة المجلس التشريعي الفلسطيني الجديد. وقد قاد مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط جهود أسرة الأمم المتحدة في ذلك الصدد.

جيم - تنسيق دعم المانحين

٧٠ - عملت الجهات المانحة عن كثب، على مدى سنة ٢٠٠٥، مع مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ومكتب المبعوث الخاص للمجموعة الرباعية المعني بفك الارتباط من أجل تنفيذ توصيات اجتماع لندن المعقود في ١ آذار/مارس ٢٠٠٥. وجرى تنقيح هياكل تنسيق الجهات المانحة المحلية بشكل كبير من أجل تبسيط عملية إدارة المعونة، وتعزيز الجودة الاستراتيجية لمناقشات المانحين، وكفالة اشتراك السلطة الفلسطينية على نحو أوثق. وتم إنشاء أربعة أفرقة استراتيجية تعنى بإدارة الحكم، والسياسة الاقتصادية، والهياكل الأساسية، والتنمية الاجتماعية/الشؤون الإنسانية. وظلت خطة العمل المستقبلية للأفرقة وما يتعلق بها من قرارات بشأن تخصيص المعونة، متوقفة على برنامج الجهات المانحة للاستعراض الذي شرع فيه في شباط/فبراير ٢٠٠٦.

خامسا - التحديات المستقبلية

٧١ - اتسمت الحالة العامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بالغموض وخيبة الآمال. ولا يُعرف بعد ما إذا كانت الأطراف ستسعى إلى تجاوز العقبات القائمة حاليا واستكشاف فرص التفاوض، أم أن نُهجاً أخرى ستكون سيادة الموقف.

٧٢ - ورغم الاستقرار الظاهري للاقتصاد والنمو في أنشطة القطاع الخاص منذ عام ٢٠٠٣، لم يستفد جميع الفلسطينيين بطريقة شاملة أو عادلة. ومن المحتمل، مستقبلاً، أن تزيد أعداد الذين يعيشون في ظل الفقر المزمن، وأن تضعف المؤسسات العامة، لو حدثت اختلالات كبيرة في تدفقات المعونة. وليس من الواضح بعد ما إذا كانت السلطة الفلسطينية ستستطيع دفع رواتب حوالي ١٥٢ ٠٠٠ فلسطيني من موظفيها، بينهم ٧٣ ٠٠٠ من أفراد قوات الأمن. ويشكل حالياً موظفو القطاع العام ٣٧ في المائة من مجموع الموظفين في غزة و ١٤ في المائة من مجموع الموظفين في الضفة الغربية. وللقوة الشرائية لهؤلاء، على مستوى المتاجر والخدمات المحلية، دور متزايد الأهمية في منع انهيار الاقتصاد المحلي. وتشير التقديرات إلى أن نسبة ٢٥ في المائة من مجموع السكان الفلسطينيين تعتمد على موظفين يتقاضون رواتب من السلطة الفلسطينية.

٧٣ - وتبحث الجهات المانحة عن سُبُل للاحتفاظ بالدعم الحيوي للشعب الفلسطيني، مع الضغط على السلطة الفلسطينية، في الوقت نفسه، للتقيد بمبادئ المجموعة الرباعية الثلاثة، وهي الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، ونبذ العنف، والإقرار بالاتفاقات الدولية السابقة. ومع أن الجهات المانحة ما زالت ملتزمة بتجنب نشوب أزمة اجتماعية - اقتصادية جديدة في الأرض الفلسطينية، إلا أن مؤسسات السلطة الفلسطينية تواجه تهديداً مالياً جسيماً، واحتمال تحلّي المجتمع الدولي عنها مؤقتاً.

٧٤ - ومن المحتمل، من الناحية العملية، أن يعيق الإغلاق والقيود الأمنية وتمادي حكومة إسرائيل في خرق الامتيازات والحصانات التي تتمتع بها الأمم المتحدة، تنفيذ البرامج. وسيلزم أن تتبنى الوكالات، بدعم من مقارها، نهجاً مشتركاً أقوى في مجال الوصول.

سادسا - ملاحظات

٧٥ - كانت الفترة المشمولة بالاستعراض فترة تغييرات متسارعة في الأرض الفلسطينية المحتلة. فقد أدى فك الارتباط بغزة وأجزاء من الضفة الغربية، وانتخاب حكومتين جديدتين في كل من إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة إلى تحول في الساحة السياسية. واستمر الإرهاب والعنف وتواصلت وتيرة تشييد الجدار الحاجز، واستمرت القيود المفروضة على

تنقل الفلسطينيين في أعقاب الانتخابات التشريعية الفلسطينية. وبدأت آفاق التفاوض بين الجانبين آخذة في التراجع في الأشهر الأولى من سنة ٢٠٠٦.

٧٦ - وسيلزم توفير دعم مالي كبير من جانب المجتمع الدولي من أجل تحاشي وقوع مزيد من التدهور في نوعية الحياة داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، وانكماش الاقتصاد الفلسطيني وما يلزم ذلك من زيادة في الاحتياجات الاجتماعية الاقتصادية والإنسانية للسكان الفلسطينيين، ومن أجل الاحتفاظ بقاعدة ينطلق منها الانتعاش الاقتصادي الطويل الأجل. وحكومة إسرائيل التي أعلنت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ أنها ستوقف تحويل إيرادات ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية الفلسطينية التي تحصلها نيابة عن السلطة الفلسطينية، مدعوة بقوة إلى استئناف عمليات التحويل عبر آلية مناسبة. وينبغي للسلطة الفلسطينية من جانبها أن تمتثل لشروط المجموعة الرباعية الثلاثة. ومن شأن هذا أيضاً أن يمكن المجتمع الدولي من المساهمة على نحو أكبر في تخفيف وطأة الحالة الإنسانية والاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٧٧ - وقد نُحِّي جانباً، في هذا السياق، افتراض قيام مرحلة انتقالية نحو التخطيط للتنمية على المدين المتوسط والطويل، وهو افتراض كانت تستند إليه معظم استراتيجيات المعونة الدولية في سنة ٢٠٠٥. ومع ذلك، ورغم تقليص الأطر الزمنية للتخطيط بشكل كبير، فقد ظلت منظومة الأمم المتحدة على التزامها الكامل بمساعدة الفلسطينيين، وعملت بشكل وثيق مع الجهات المانحة من أجل الاحتفاظ باستمرارية برامجها والحفاظ، قدر المستطاع، على المهام الاجتماعية الأساسية للسلطة الفلسطينية.

٧٨ - وسيكون من الأمور الحيوية، في الأشهر القادمة، أن تتمكن وكالات الأمم المتحدة من تلبية الاحتياجات بسرعة وبشكل كاف، عن طريق الآليات القائمة مثل عملية النداء الموحد، مع مواصلة العمل على تحقيق الهدف الأشمل للأمم المتحدة والمجموعة الرباعية والمجتمع الدولي برمته، ألا وهو: تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط، يقوم على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة وديمقراطية ولها مقومات البقاء ومتماسكة الإقليم تعيش بسلام جنباً إلى جنب مع إسرائيل آمنة.

الحواشي

- (١) انظر الوثيقة S/PRST/2006/6 المؤرخة ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦.
- (٢) World Bank, "West Bank and Gaza Economic Update and Potential Outlook", 15 March 2006.
- (٣) World Food Programme Vulnerability Analysis and Mapping Branch, "Food insecurity in the West Bank and Gaza Strip 2005/2006".
- (٤) Graduate Institute for Development Studies (IUED), Public Perception Poll No. 9, as reported in *Palestinian Public Perceptions, Report IX*, October 2005.
- (٥) أُغلق معبر رفح لمدة ٩١ يوما (٢٥ في المائة من السنة) قبل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، عندما نُقلت إدارة المعبر رسميا إلى السلطة الفلسطينية. بموجب أحكام اتفاق التنقل والمعايير. وقد تيسر هذا النقل عن طريق نشر أفرقة تقنية تابعة للاتحاد الأوروبي إلى معبر رفح في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.
- (٦) الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. انظر A/ES-10/273 و Corr.1.
- (٧) أقرت وزارة التخطيط بمساهمة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا في الخطة الإنمائية الفلسطينية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨.
- (٨) يشمل ذلك الحاجة إلى تغطية عدم سداد المستهلكين لفواتير الطاقة؛ وزيادة توليد الطاقة من الخطة الكهربائية بغزة التي تستعمل زيت وقود غاليا نسبيا، والإعانات الداعمة لأسعار المنتجات النفطية.
- (٩) أتى دعم المانحين أساسا من الجهات المانحة العربية بما فيها الجزائر و الكويت والمملكة العربية السعودية، ومن الصندوق الاستثماري لإصلاح الإدارة المالية العامة الذي يُديره البنك الدولي.